

## ماهية جرائم الانترنت

الأستاذة: هروال نيلية هبة  
الأستاذة مساعدة قسم "A"  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
جامعة ابن خلدون - تيارت

### ملخص:

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين، بروز فجر ثورة معلوماتية قوامها الحاسوبات الآلية وشبكة الانترنت والتي بالرغم ما قدمته من خدمات للبشرية، إلا أنها أصبحت في المقابل تمثل تحدياً لمصالح كل الدول وفي مختلف المجالات؛ وذلك من خلال سوء استغلالها ولاسيما الانترنت من قبل مريضي الأنفس، وبالتالي ميلاد جرائم مستحدثة تصنف ضمن جرائم التقنية العالية لم يعهد للبشرية معرفتها محلها /وسيلة ارتكابها الانترنت تسمى بجرائم الانترنت، والتي هي عبارة عن سلوك إرادي غير مشروع صادر عن شخص مسؤولاً جنائياً وذا خبرة فائقة في مجال الحوسنة محله أو أدلة ارتكابه الانترنت.

### Résumé

La cybercriminalité est spécifique du fait des techniques employées et de la personnalité de ces auteurs. Les implications sont multiples et les conséquences économiques lourdes pour les entreprises, cette criminalité assisté par ordinateur est polymorphe et se retrouve dans tout les domaines de la vie économique ainsi que sociale concerné par l'avènement de l'internet. Le problème est similaire dans l'ensemble des pays développées ainsi que les pays des tiers-monde ou le cout économique de cette dernière augmente fortement et de façon régulière depuis une quinzaine d'années.

### مقدمة:

منذ قديم الأزل والجريمة جزء لا يتجزأ من سلوك الإنسان في المجتمع، حيث ندرة الموارد وحاجة هذا الأخير وأطماءه التي ليس لها حدود يجعل من تضارب المصالح والتناحر عليها سمة يتميز بها كل مجتمع بصرف النظر عن درجة ثقافته وتقدمه الاقتصادي والعلمي. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها كل دولة لمقاومة الظاهرة الإجرامية، إلا أن الإحصائيات تشير دوماً إلى زيادة نسبة الإجرام في الغالبية العظمى من دول العالم، وخصوصاً في القرن الأخير الذي شهد ثورة معلوماتية من نُكْطَ مُمِيزٍ. وما أفرزته تلك الأخيرة من جرائم مستحدثة<sup>(1)</sup>، لم يسبق أن عرفها العالم تتميز عن تلك التقليدية بحداثتها من حيث الأساليب والأدوات المستعملة في تنفيذها وكذا في أسلوب ذلك التنفيذ<sup>(2)</sup>.

ومن هذه الجرائم المستحدثة جرائم التقنية العالية<sup>(3)</sup> وبالضبط تلك المرتبطة بالانترنت.

ولما كانت جرائم الانترنت من الجرائم المستحدثة، أي من تلك الجرائم التي أعجزت كلاً من الفقهاء ورجال القانون ودعتهم إلى تكثيف أبحاثهم ومؤلفاتهم للبحث عن نظرية عامة توفر الحماية الجنائية لشبكة الانترنت من الجرائم التي ترتكب عليها أو حيالها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، استخلاصهم لعدم كفاية قواعد القانون الجنائي التقليدية بشقيه (العقوبات والإجراءات الجزائية) لتطبيقها على الكثير من تلك الأخيرة (جرائم الانترنت) وقصورها التام على مواجهتها.

وبالتالي أصبح من الضروري إيجاد تعديلات تشريعية تتماشى مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وتواجه الإجرام الذي يفرزه ذلك الأخير.

- وأهم الإشكالات القانونية المطروحة هنا والتي سيتم معالجتها: ما المقصود بجرائم الانترنت؟ وما هي الخطوات التاريخية التي مرت بها لتعرف هذا الرواج في خطورتها؟ وما هي أهم الإحصائيات التي أجريت حولها؟ وما هي العوامل المساعدة في انتشارها؟

### **المبحث الأول: تعريف جرائم الانترنت:**

رفاق التطور المهايل والسرع في استخدام شبكة الانترنت، تطوراً آخر في تعدد وتنوع أساليب ارتكاب الجرائم التي تتم عن طريقها أو تكون هي محلاً لها.

ونظراً لطبيعة هذه الجرائم ولحداثتها وقصور التشريعات الجنائية (قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية) عن تناولها وبالتالي عجزها التام عن مواجهتها. كان لزاماً علينا تحديد المقصود من هذه الجرائم حتى يتسعى لنا توفير الحماية الجنائية لهذه الشبكة، باستحداث طرقاً للحد ومكافحة هذا الماجس الأمني والشبح الذي يرعب كل مجتمعاتنا ودولنا على السواء.

**المطلب الأول: تعريف جرائم الانترنت قانوناً: والأصل-** كما هو متعارف عليه في القانون الجنائي - أن المشرع لا يعرف الجريمة لأن ذلك ليس من اختصاصه بل من اختصاص الفقه والقضاء (في بعض الأحيان). غير أنه وللحضورة الملحة يجد نفسه مضطراً إلى ذلك، إما لتحديد أركان الجريمة العامة أو الخاصة، أو تحديد السلوك الإجرامي المستحدث للجريدة.

والشأن ذاته بالنسبة لجرائم الانترنت، فالمشرع لم يعرها تاركاً ذلك للفقه والقضاء كما سبق ذكره.

ولكن بالرغم من ذلك نجد أن النائب السيد جون مارك ناسم (Jean-Marc Nesme) - العضو بالمجلس الوطني الفرنسي (Assemblée Nationale) - قد قدم تقريراً باسم لجنة الأعمال الخارجية - حول مشروع القانون رقم: 905 المتيز بقبول نفاذ الاتفاقية الأوروبية المبرمة بشأن جرائم الانترنت عرف فيه مصطلح جرائم الانترنت بأنه "مجموعة جرائم الجنائية المرتكبة عبر شبكة الانترنت، و التي تشمل ثلاثة أنواع مختلفة من الجرائم :

لما كانت جرائم الانترنت من الجرائم المستحدثة وبالضبط من جرائم التقنية العالمية. ولما كان قانون العقوبات في حالته الراهنة غير كاف وفعال بالدرجة المطلوبة والمرضية. لمواجهة هذا الشكل الجديد من الإجرام، فإن كثيراً من رجال القانون يواجهون صعوبات جمة حول فهم طبيعته ودواجهه وخصائصه. وعلى هذا كان من الواجب علينا أن نخصص هذا المطلب لتحديد المقصود من جرائم الانترنت قانوناً. فماذا يعني هذا الإجرام المستحدث من الناحية القانونية؟

منذ عشر سنوات مضت لم يكن المشرع (سواء في البلدان العربية أو الغربية) يعبأ وعلى نحو جدي بانعكاسات استخدام شبكة الانترنت وغيرها من تطبيقات التقنية الحديثة، سواء كانت تلك

الانعكاسات إيجابية (إبرام وتنفيذ وتسهيل المعاملات المدنية والتجارية عن طريق عقود تسمى بالعقود الإلكترونية وعن طريق التجارة الإلكترونية...، تسهيل وتنفيذ مهام سلطات الدولة عن طريق ما يسمى بالحكومة الإلكترونية...) أو سلبية (ارتكاب الجرائم المستحدثة وبالضبط جرائم الانترنت). ونظراً لتفوق الجانب السلبي لهذه الانعكاسات على الجانب الإيجابي، أصبح من الضروري وضع قوانين عقابية تحكم وتواجه ظاهرة إجرام الانترنت. والإشكال المطروح هنا هو: هل تناول المشرع في هذه القوانين العقابية تعريف جرائم الانترنت؟

- تعد مسألة تعريف جرائم الانترنت من المسائل الشائكة التي تقف كحجر عائق أمام رجال القانون. إذ أنه وحتى الآن يصعب الاتفاق على وضع تعريف جامع مانع شامل لها<sup>(4)</sup>. فهي كما قيل تقاصم التعريف<sup>(5)</sup>، والسبب في ذلك يرجع إلى أن التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت أفرزت أنماطاً مستحدثة من الجرائم الجديدة والفريدة من نوعها ذات الطبيعة المعقدة من حيث طرق ارتكابها ووسائل كشفها وذات الطابع الدولي التي لم يكن للبشرية سابق عهد بها<sup>(6)</sup>.

1 : جرائم المحتوى

2 : المساس بالملكية الفكرية

3 : الجرائم المعلوماتية.<sup>(7)</sup>

هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أن كلاً من قانون العقوبات الكاليفورني (في القسم 502) وقانون العقوبات لتكساس (في القسم 33.02) قد حصراً مجموعة من الأفعال غير المشروعة التي تدخل في نطاق جرائم الانترنت.

أما فيما يخص المشرع العربي، فقد عرف المشرع الإمارتي في المادة 1 من القانون العربي المموذجي الموحد بشأن مكافحة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجريمة المعلوماتية دون جرائم الانترنت حيث نص على أنها : "كل فعل مؤثم يتم ارتكابه عبر أي وسيط إلكتروني"<sup>(8)</sup> إلى جانب ذلك عرف المشرع الجزائري الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القانون رقم 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، في مادته الثانية التي تنص على: "يقصد في مفهوم هذا القانون بـ:

الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام الاتصالات الآليكترونية".<sup>(9)</sup>

**المطلب الثاني: تعريف جرائم الانترنت فقهًا:** أما بالنسبة للفقه، فهناك صعوبة في الاتفاق على تعريف موحد جامع مانع لهذه الجريمة. ويمكن تبيان ذلك كما يلي:

أ/ التعريفات التي تستند إلى أداة ارتكاب الجريمة : يرى أصحاب هذه التعريفات أن جرائم الانترنت هي مجموعة من الجرائم التي لا تتحقق إلا إذا استخدمت شبكة الانترنت كوسيلة لارتكابها. ومنها :

• تعريف الدكتور حسين الغافري والأستاذ محمد الأنفي: بأنها "أفعال غير مشروعة ترتكب من خلال شبكة الانترنت إضراراً بالغير...".<sup>(10)</sup>

- تعريف محمد عبد الله المنشاوي : بأنها "جميع الأفعال المخالفة للشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية المرتكبة بواسطة الحاسب الآلي، من خلال شبكة الانترنت ويشمل ذلك الجرائم الجنسية، والمارسات غير الأخلاقية، جرائم الاختراقات، جرائم المالية، جرائم إنشاء و ارتياح الواقع المعادي، جرائم القرصنة "(11)
- أو بأنها وفقا للأستاذ أمير فرج يوسف: "مصطلح يقصد كل جريمة أو أسلوب إجرامي إلإلكتروني تستخدم فيه الانترنت كوسيلة لتنفيذها ويدخل من ضمن ذلك الجرائم المادية التي ارتبطت بأسباب ووسائل إلكترونية تمت عبر الانترنت مثل ترويج المخدرات وبيع السلع المسروقة عبر الانترنت" أو هي "أي نشاط غير مشروع ناشئ في مكون أو أكثر من مكونات الانترنت مثل موقع الانترنت وغرف الحادثات والبريد الإلكتروني ".(12)
- كما تعرف جرائم الانترنت بأنها "مجموعة الجرائم الجنائية المرتكبة عبر شبكة الانترنت"(13)
- أو بأنها "كل جريمة يرتكبها الجرم من خلال شبكة الانترنت." (14)
- أما المستشار د/ مراد عبد الفتاح فيعرفها: بأنها "جميع الأفعال المخالفة للقانون والشريعة والتي ترتكب بواسطة الحاسب الآلي من خلال شبكة الانترنت." (15)
- أما محمد شوقي فيعرفها بأنها: "كل سلوك غير مشروع ناتج عن الربط بين الأنظمة المعلوماتية وشبكات الاتصالات ".(16)
- أو هي: "كل الجرائم التي ترتكب بالاستخدام غير المشروع والاحتياطي للشبكات المعلوماتية وهي تضم : المساس بنظم المعلوماتية أو المعطيات المعلوماتية إرسال حالة البريد الإلكتروني أو جريمة تصخم البريد الإلكتروني (Spam) الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية الاحتيال باستخدام بطاقة الائتمان العنصرية أو النازية أو التصرفات المعادية تبييض الأموال تنظيم موقع الاستغلال الجنسي وموقع الدعاية وكذا موقع الإرهاب." (17)

**ب / التعريفات التي تستند إلى أداة ارتكاب الجريمة وموضوعها أو محلها:** يرى أصحاب هذه التعريفات أن جرائم الانترنت تتحقق في الحالة التي تكون فيها تلك الشبكة إما أداة لارتكابها أو محل لها ومنها:

- تعريف الدكتور سليمان أحمد فضل بأنها "كل نشاط إجرامي تكون لشبكة الانترنت دورا إلتمامه على أن يكون هذا الدور على قدر من الأهمية ولا يختلف الأمر سواء تم النشاط عبر الانترنت أو كانت الشبكة وسيلة لارتكابه، ففي كلتا الحالتين ينبغي أن يكون لشبكة الانترنت دورا مؤثرا في إتمام النشاط الإجرامي "(18)
- وكذا تعريف الدكتور عادل الججاد محمد: بأنها "مجموعة الأفعال والأعمال غير القانونية التي تم عبر شبكة الانترنت أو تبث عبر محتواها".(19)
- أما الدكتور فايز بن عبد الله الشهري : فيعرفها كالتالي : هي "تلك الأفعال غير المشروعة التي تكون شبكة الانترنت أو أحد تطبيقاتها إما وسيلة أو ضحية مستهدفة من قبل الفاعل أو الفاعلين". (20)

- بينما يعرفها المحامي أمين محمد الشوابكة بأنها : "كل اعتداء يقع على نظم الحاسب الآلي (21) وشبكاته أو بواسطتها". (22)
- كما تعرف جرائم الانترنت بأنها: "كل سلوك تكون فيه الأنظمة لشبكات المعلوماتية وسيلة، أو هدفاً أو مللاً لارتكاب أفعالاً إجرامية"(23)

**ج / تعريف الجريمة وفقاً لسمات الجاني الشخصية :** على عكس التعريفات السابقة، يستند أصحاب هذا التعريف إلى معيار شخصي مفاده وجوب إلمام الفاعل (الجاني) بتقنية المعلومات، إضافة إلى استخدام كلام من الحاسب الآلي والانترنت بالأخص كوسيلة لارتكاب تلك الجرائم، أي أن هذا النوع من الجرائم يتطلب لارتكابه الدراية والمعرفة التقنية الكافية واللازمة بتكنولوجيا المعلومات. وعلى هذا نجد أن المحامي منير محمد الجنبيهي ومدحود محمد الجنبيهي قد عرفاً جرائم الانترنت بأنها : "تلك الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية Crime transborder والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي computer عن طريق شبكة الانترنت وبواسطة شخص على دراية فائقة بما(24) ونفس الشأن بالنسبة للدكتور شيرين الياس دبابنة والتي عرفتها بأنها "هي الجريمة التي ترتكب بأداة الكمبيوتر، وعن طريق شبكة الانترنت، ومن قبل أشخاص على دراية باستخدام الانترنت والكمبيوتر". (25)

كما عرف الدكتور عبد الفتاح بيومي حجازي الإجرام الافتراضي بأنه: "مصطلح يقصد به جموع ذوي القدرات العالية إلى توظيف قدراتهم لارتكاب الجريمة بطريق الانترنت". (26)

وهناك من الفقه من عرفها وفقاً لمعيار قانوني، كما فعل الدكتور عمر محمد أبو بكر بن يونس فأعتبرها "كل ما يمكن ارتكابه من أفعال غير مشروعة يعترف قانون الانترنت (27) بكونها جرائم". (28)

وكذا قسم العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية اذ تعرفها بأنها "كل ما يمكن ارتكابه من أفعال غير مشروعة تنتهك وتحتقر كلام من قانون العقوبات والإجراءات الجزائية باستخدام تكنولوجيا المعلومات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (المشاركة في ارتكابها)". (29)

إلى جانب هذه التعريفات الفقهية نجد تعريفات أخرى، كالتعريف الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فيينا في الفترة من 10-17/4/2000 والذي اعتبرها بأنها: "أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية، أو داخل نظام حاسوب فتشمل تلك الجريمة من الناحية المبدئية، جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في البيئة الإلكترونية". (30)

والتعريف الذي وضعه وزير الداخلية الفرنسي دومينيك دوفالبان إذ عرفها بأنها : "مجموعة جرائم الجنائية التي ترتكب عبر شبكة الانترنت". (31)

**المطلب الثالث: النقد الموجه لهذه التعريفات:** بعد استعراضنا للتعريفات التي قيلت بشأن جرائم الانترنت سواء القانونية أو الفقهية، فإنه وكما سبق ذكره في البداية لا يوجد أي من تلك التعريفات التي حددت المقصود من هذه الجرائم بصورة مانعة شاملة له.

**1- النقد الموجه للتعريفات القانونية :** كما سبق ذكره آنفا، فالمشرع ليس من اختصاصه وضع التعريفات تاركا إياها إلى الفقه والقضاء (في بعض الأحيان). ولكن بالرغم من ذلك نجد أن وزير الخارجية الفرنسي في التقرير المقدم للمجلس الوطني الفرنسي عرف جرائم الانترنت واعتبرها قائمة في حالة واحدة لا غير، ألا وهي الحالة التي تستخدم فيها تلك الشبكة كوسيلة لارتكابها أي أنه حصرها في تلك الحالة متناسيا في ذلك أنها من الممكن أن تكون محلا أو هدفا أو ضحية لارتكاب تلك الأفعال الإجرامية الغير مشروعية، كما هو الشأن في حالة إرسال القبلة المنطقية (bombe informatique)

والأمر ذاته يتكرر بالنسبة لقانون العقوبات لکاليفورنيا ولتكساس فقد حصر جرائم الانترنت في أفعال معينة واعتبرها قائمة فقط في تلك الحالة لا غير، ألا وهي الحالة التي يتم فيها الدخول أو السماح بالدخول العمدي إلى نظام أو شبكة معلوماتية بهدف التخطيط والتنظيم لكل مخطط للاحتيال، أو لكسب الأموال والخدمات من أجل الاحتيال، أو تخريب وتحطيم كل نظام، أو شبكة، أو برمجية، أو بيانات معلوماتية.

أو في حالة الدخول إلى الحاسب الآلي أو الشبكة أو إلى نظام معلوماتي دون الحصول على إذن مسبق من صاحبه. متناسين في ذلك أن هذه الحالة ما هي إلا نوع من بين أنواع جرائم الانترنت وبالضبط الإجرام غير المعلوماتي على شبكة الانترنت.

أما بالنسبة لتعريف المشرع العربي في المادة 1 من القانون العربي النموذجي الموحد في شأن مكافحة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد خلى من تعريف جرائم الانترنت فالمشرع في المادة السابقة عرف الجريمة المعلوماتية التي تختلف بالكثير عن جرائم الانترنت كما سنرى لا حقا.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، اعتبر أن الجريمة المعلوماتية تكون قائمة في حالة واحدة وهي الحالة التي يستخدم فيها الوسيط الالكتروني كوسيلة لارتكابها. والمقصود بال وسيط الالكتروني وفقاً لنص المادة السابقة من القانون السابق "شبكة الحاسب الآلي أو الانترنت أو أي شبكة الكترونية أخرى" مثلخدمة أو شبكة المينيتال (Minitel) في فرنسا<sup>(32)</sup> في حين نجد أن جرائم الانترنت يشترط لارتكابها وجود شبكة وحيدة تسمى بالانترنت أو شبكة الشبكات وتكون هي بذاتها محلاً لذلك الاعتداء غير المشروع أو وسيلة والشأن ذاته بالنسبة لتعريف المشرع الجزائري الذي عرف الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال دون جرائم الانترنت.

**2- النقد الموجه للتعريفات الفقهية:** كما ذكر سابقا، فإن الفقه اختلف في تعريفه لجرائم الانترنت وذلك راجع إلى المعيار الذي يستند إليه هؤلاء في تعريفاتهم لها.

\*- فأما أصحاب الاتجاه الأول، فيعب عليهم ما يلي:

قصورهم وحصرهم لجرائم الانترنت سواء في الفعل أو النظام الذي يحكم الدول: إذ اعتبروها قائمة فقط في حالة واحدة، وهي تلك التي تستعمل فيها الانترنت كوسيلة لارتكابها وهذا غير صحيح، لأنه يمكن أن تكون تلك الشبكة هدفاً أو ضحية أو محلاً لارتكاب مثل هذه الأفعال غير القانونية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أن من تلك التعريفات من قصرها على الأفعال المخالفية للشريعة الإسلامية ولأنظمة دولة معينة (أنظمة المملكة العربية السعودية). في حين كان من اللازم عدم فعل ذلك، لكون أن جرائم الانترنت هي ظاهرة عالمية تأرق وتعاني منها جميع الدول العربية والغربية، المتقدمة والنامية. فهي كما سنرى لاحقا، جريمة يمكن أن تكون وطنية كما يمكن أن تكون دولية.

هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، فإننا نعرف أن الدول المتقدمة أي الغربية تعترف بالقانون الوضعي وحده كمصدر للقانون في تنظيم وتسير شؤونها وأمورها وحل نزاعاتها، ولا تعترف بالشريعة الإسلامية أبداً كمصدر من مصادر ذلك الأخير، ولذلك كان من الواجب عدم حصرها في الجرائم المخالف للشريعة الإسلامية ولأنه المملكة العربية السعودية.

\* - أما فيما يخص الاتجاه الثاني فيعاب على أصحابه ما يلي :

- إن التعريف الذي اعتبر جرائم الانترنت بأنها: "كل اعتقد يقع على نظم الحاسوب الآلي وشبكاته أو بواسطتها" قد استخدم مصطلحات واسعة وغير دقيقة. إذ تضمن مصطلح نظم الحاسوب الآلي والذي يضم كما سبق ذكره في الامثل مكونات الحاسوب الآلي وشبكته المحلية والممتدة وكذا الأشخاص الذين تتحقق من خلالهم تلك الوظيفة.

- وعلى هذا كان من الواجب وكما هو متفق عليه في لغة القانون استخدام مصطلحات دقيقة تعبّر عن تلك الجرائم، والاقتصر فقط على عبارة "نظم الحاسوب الآلي" لا غير بما أنها تضم الشبكات.

- أما بالنسبة للتعريف الذي تبنّاه مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، فإنه وبالرغم من كونه من أفضل التعريفات التي تناولت ظاهرة الإجرام المعلوماتي بصورة عامة إلا أنه لم يعرف جرائم الانترنت، فقد اشتمل على جرائم الحاسوب الآلي والجرائم التي ترتكب عبر الشبكات سواء المحلية أو الممتدة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن هذا التعريف قد استخدم عبارات واسعة وغير دقيقة وبالضبط فيما يخص عبارة "أن جريمة الانترنت هي سلوك غير مشروع". وهذا غير صحيح إذ أن هناك بعض الدول التي تجيز قوانينها بعض هذه السلوكات وتعتبرها مشروعة.

وعلى هذا نرى أنه يمكننا تعريف جرائم الانترنت بأنها: "سلوك إرادى غير مشروع، صادر عن شخص مسئول جنائياً ذاتيًّا فائقة بمحال الحوسنة، معاقب عليه قانوناً بجزء جنائي تكون شبكة الانترنت مخلاً له أو وسيلة لارتكابه".

- لقد اخترنا هذا التعريف عليه يكون جاماً مانعاً لجرائم الانترنت، فاعتبرناها كل سلوك إجرامي، وكما هو متعارف عليه في لغة القانون الجنائي، السلوك الإجرامي يضم كلًا من السلوك الإيجابي الذي يتمثل في القيام بفعل يجرمه القانون، و السلوك السلبي الذي يتمثل في الامتناع عن فعل يلزم القانون، بشرط أن يكون هذا السلوك إرادياً أي صادراً عن إرادة يعتد بها القانون الجنائي سواءً أكان ذلك عمداً أو خطأً أو متعمدياً للقصد.

إلا أنه من الملاحظ أن جرائم الانترنت ترتكب إلا عن طريق السلوك الإيجابي والمتمثل في كل حركة عضوية إرادية صادرة عن الجنائي والذي يتوصّل بها إلى ارتكاب فعل يجرمه القانون، ويكون في مثل هذه الجرائم بالضغط على زر لوحة مفاتيح الحاسوب المرسّط بالانترنت وهو جالس وراءه دون الحاجة إلى مبارحة مكانه. مثل الولوج بقصد اللهو في حركة أو مسار القطارات، فيخرج الأمر عن السيطرة و يتم تدمير بيانات تحريك القطارات عبر الحاسوب، وبالتالي تحدث كارثة تكون نتيجتها خسائر مادية وبشرية كبيرة...، وعليه فإن جرائم الانترنت هي من الجرائم الإيجابية.<sup>(33)</sup>

ضف إلى ذلك فإن ارتكابها يحتاج بالضرورة إلى منطق تقني، أي أنها تتم عبر الانترنت أو باستخدام المعالجة الآلية للبيانات<sup>(34)</sup>، كما أنها تحتاج إلى ممارسة نشاط تقني محدد يتمثل في استخدام الحاسوب والانترنت.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، يجب أن يكون صادرا عن شخص مسؤول مسؤولية جنائية ولا يعترضه عوارض الأهلية من صغر السن أو إكراه أو جنون أو عته أو كان ذلك السلوك نتيجة حالة الضرورة. سواء أكان بالغا للسن الرشد الجنائي أو حدث دون صغير السن.

ومن جهة ثالثة، يجب أن يكون هذا السلوك غير مشروع أي غير مباح باعتبار أن الإباحة تخرج السلوك الإجرامي من دائرة التحريم.

ومن جهة رابعة، يجب أن يكون هذا السلوك معاقب عليه قانونا بجزاء جنائي، أي صادر عن قاعدة قانونية مكفلة. ضف إلى ذلك يجب أن يكون هذا السلوك صادرا عن شخص ذا دراية فائقة بمجال الحوسبة، لما يتطلبه هذا النوع من الإجرام من خبرة وحرفية فنية عالية سواء عند ارتكابها أو عند العمل على عدم اكتشاف مرتكبها.

والجدير بالذكر أنها حاولنا عدم حصر هذه الجرائم في تلك التي تستخدم فيها شبكة الانترنت كوسيلة لارتكابها - بل أخذنا بعين الاعتبار الجرائم التي تقع على تلك الشبكة أي التي تكون ضحية فيها وما أكثرها...

### **المبحث الثاني: التطور التاريخي وإحصائيات حول جرائم الانترنت:**

لقد أحدث التحول الحضاري والتقدم الذي اجتاحت عالمنا في العصر الحديث تغييرا ملمسيا في نوعية الجرائم وال مجرمين، فبعد أن كانت الغلبة للجرائم القائمة على العنف أو القسوة أصبحت الغلبة للجرائم القائمة على المقدرة الذهنية والذكاء. بحيث استغل الجرمانون هذا التقدم في تطوير المخترعات العلمية الحديثة لخدمة أهدافهم الإجرامية.

وتعتبر الانترنت إحدى وأهم نتائج هذا التقدم العلمي إذ حولت العالم بأكمله إلى قرية صغيرة يتداول الناس أخبارهم فيها انطلاقا من أماكنهم دون الحاجة إلى مبارحتها. وفي المقابل أصبحت تحدد ذلك الأخير نتيجة سوء استغلالها، وذلك بظهور جرائم تسمى بجرائم الانترنت تستخدم الشبكة فيها كوسيلة أو كمحل لارتكابها.

وبخدر الإشارة إلى أن هذه الجرائم في تزايد متواصل ومستمر ومرعب مهدد لمصالح الدول بأكملها، وهذا ما تبيّنه الإحصائيات والدراسات التي أجريت حولها.

**المطلب الأول: التطور التاريخي لجرائم الانترنت:** لقد تحولت شبكة الانترنت نتيجة انتشارها وزيادة استخدامها بشكل هائل من مجرد شبكة بحث أكاديمي إلى بيئة متكاملة للاستثمار والعمل والإنتاج والإعلام والحصول على المعلومات ثم إلى بيئة مكيفة للإجرام والمجرمين. وفي هذا يقول أحد الفقهاء واصفا إياها بأنها "أصبحت الآن مرتعا للنازيين الجدد الداعين للعنصرية والاضطهاد للعديد من فئات بني البشر، وطريقا لالتقاء أصحاب الشذوذ الجنسي، ووسيلة للاتصال والتنظيم بين الإرهابيين والقائمين على الجريمة المنظمة وكل من هو صادر ضده "أمرا بإلقاء القبض عليه نظير جريمته" .<sup>(35)</sup>

**1- التطور التاريخي لجرائم الانترنت :** ولقد ظهرت جرائم الانترنت<sup>(36)</sup> في حقل جرائم التقنية العالمية في نهاية الثمانينيات وكان ذلك من خلال جرائم العدوان الفيروسي أو بالضبط "جريمة دودة موريس"

المؤرخة واقعتها في 2 نوفمبر 1988، حيث تمكّن طالب يبلغ من العمر 23 سنة ويسمى "روبار موريس" (Robert Moris) من إطلاق ونشر فيروس إلكتروني عرف بـ"موريس" (Morris Worms)، تمكّن من خلاله من مهاجمه 6 آلاف جهاز كمبيوتر مرتبط بالإنترنت (من ضمنها أجهزة العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية)، وقد سبب ذلك أضراراً وخسائر بالغة وجسيمة أبرزها إيقاف آلاف الأنظمة عن العمل وتعطيل وإنكار الخدمة وقد حكم على موريس بالسجن مدة 3 سنوات و10 آلاف دولار غرامة.<sup>(37)</sup>

وفي عام 1995 نجح هجوم مخطط له عرف باسم "IP-SPOOFING" في وقف عمل الكمبيوترات المتصلة بالإنترنت وتشغيل كمبيوترات وهيبة في مكانها تظاهرت بأنها الكمبيوترات الموثقة ومن ذلك التاريخ بدأت العديد من الهجمات مستفيدة من نقاط الضعف في الأنظمة، فقد شهد عام 1996 هجمات خطيرة عرفت باسم "هجمات إنكار الخدمة" Denial-of-service attacks استهدفت تعطيل النظام عن العمل من خلال ضخ سيل من المعلومات والرسائل تؤدي إلى عدم قدرة النظام المستهدف على التعامل مع الطلبات الصحيحة، أو يجعله مشغولاً عنها. كما سعت أيضاً الهجمات المعتمدة على الانترت نفسها لتعطيل موقع الانترنت. كما تعرضت كل من وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية والدفاع الجوي الأمريكي ونزا الفضاء ومجموعة من مواقع شركات التقنية والوسائل المتعددة في أمريكا وأوروبا وكذلك عدد من الواقع الإسلامية لهجمات من هذا النوع.<sup>(38)</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن أول استخدام لمصطلح جرائم الانترنت (Internet Crime) كان في مؤتمر جرائم الانترنت المنعقد في أستراليا للفترة 16-17/02/1998<sup>(39)</sup> وأن أول استخدام لمصطلح الانحراف الانترنطي كان من طرف المختصون بمركز البحوث والدراسات بإدارة شرطة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>(40)</sup>

هذا من جهة ومن جهة أخرى، نجد أن مؤتمر القانون والانترنت المنعقد في لشبونة/ البرتغال يوم 26/01/2001 قد أشار إلى ملاحظة هامة جداً تمثل في وجوب عدم الالتفات إلى المصطلحات غير دقيقة للتعبير عن جرائم الانترنت<sup>(41)</sup>، واعتماد فقط مصطلح سيبر كرم (Cyber crime) دون غيره للتعبير عنها، مع الأخذ في الاعتبار التمييز بين الجرائم التي يمكن ارتكابها عبر الانترنت وتلك التي لا يمكن ارتكابها عبرها.<sup>(42)</sup>

**المطلب الثاني: الإحصائيات التي أجريت حول جرائم الانترنت:** لقد أحدثت ثورة تكنولوجيا للمعلومات تغيراً جذرياً وشاملاً هزَّ كيان عالمنا سواء بالإيجاب كظهور وسائل اتصال جديدة لم يسبق للبشرية معرفتها، أو بالسلب حيث أنها أفرزت أنماطاً مستحدثة من الجرائم المتميزة والخطيرة، أهمها جرائم التقنية العالية وبالضبط جرائم الانترنت التي هي محل دراستنا.

وبالرغم من أن هذه الظاهرة الإجرامية حديثة ومت米زة، إلا أنها تكانت وفي وقت قياسي قصير جداً من غزو واجتياح العالم بأكمله، وأصبحت تحدد مصالح دولة (المتقدمة والنامية) في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى القانونية. وهذا ما تبنته الإحصائيات والدراسات التي أجريت حولها.

**١- الإحصائيات في الدول المتقدمة :** لقد تأثرت الدول المتقدمة - بالدرجة الأولى - من التطور التكنولوجي الذي شهدته عالمنا وما أفرزه من آثار سلبية ضارة بالمجتمعات، تمثلت في بروز جرائم

مستحدثة وبشكل خاص ظهور جرائم الانترنت، نتيجة سوء استخدام تلك التقنية الحديثة والعالمية واستغلالها لارتكاب جرائم (سواء كانت في ذلك وسيلة أو محلاً). ولكن بالرغم من حداثة هذه الجرائم نسبياً. إلا أنها لقت اهتمام الباحثين، فأجريت حولها دراسات وإحصائيات تبين مدى خطورتها وبالتالي وجوب مكافحتها والحد منها. ففي أحد التقارير السنوية لمركز شكاوى احتيال الانترنت الأمريكي (IFCC)،<sup>(43)</sup> تبين أن عدد الشكاوى المقدمة لهذا المركز قد تضاعف سنة 2003 ليصل إلى 120.000 شكوى مقارنة بتلك التي سجلت في السنوات السابقة (2000 و2001 و2002) أي بنسبة 60% مقارنة بسنة 2002.<sup>(44)</sup> وقد بلغت الخسائر الناجمة عن تلك الجرائم (54) مليون دولار على عكس السنوات السابقة.<sup>(45)</sup>

وبناءً على الإشارة إلى أن هذه الحالات التي تم التبليغ عنها وإن كانت تتعلق فقط بجريمة الاحتيال عبر الانترنت والتي هي واحدة من أنماط جرائم الانترنت<sup>(46)</sup> لا تعكس الأرقام الحقيقة لذلك الشبح الذي يربّع ويؤرق دول العالم. إذ أن الكثير من تلك الجرائم ترتكب وتظل في طي الكتمان، وهذا ما يعبر عنه علماء الإجرام "بالرقم الأسود" "الرقم المخفي" (Le chiffre noir)<sup>(47)</sup>.

إلى جانب ذلك فقد أجريت عدة دراسات وقدمت عدة تقارير عن مخاطر تقنية المعلومات وتحديداً الانترنت، فوفقاً لمركز الاستراتيجيات والدراسات العالمية الأمريكي، فإن الشرطة الفيدرالية الأمريكية قدرت أن حجم الجرائم الالكترونية يصل إلى 10 بليون سنوياً، لكن المبلغ عنها إلى الجهات المختصة يقدر بـ (17%) فقط وفي دراسة أخرى قدرت تلك الأخيرة أضرار جرائم الانترنت والكمبيوتر بحوالي 5 مليارات دولار سنوياً وأضافت إلى أن تكلفة جريمة الحاسب الآلي والانترنت الواحدة تساوي 6000 دولار سنوياً مقابل ذات المبلغ تكلفة جرائم السرقة بالإكراه.<sup>(48)</sup>

**2- الإحصائيات في الدول النامية : (دول العالم العربي):** وإذا كان الوضع في دول الوطن العربي مختلف بكثير عن ذلك الموجود في دول العالم المتقدمة، من حيث كونها أقل تأثراً بالتقنية العالمية وما أفرزته من آثار سلبية وبالخصوص الجرائم المستحدثة الفريدة من نوعها ، التي ظهرت نتيجة سوء استخدام تلك التقنية وبالضبط جرائم الانترنت. إلا أن هذا لا يذكر عدم تعرضها لمثل تلك الجرائم، خاصة مع ظهور الانترنت واحتياجها للعالم العربي في جميع نواحي وivities الحياة، وهذا كان لزاماً على الباحثين العرب الاهتمام بهذه الظاهرة الإجرامية الحديثة وذلك بمحاولة فهم طبيعتها ومن ثم مواجهتها والتحكم فيها.

ولقد أجريت العديد من الدراسات المختلفة حولها ومنها الدراسة التي أجرتها منظمة Business Software Alliance في الشرق الأوسط، والتي تبين من خلالها وجود تباين بين دول تلك المنطقة في حجم الخسائر، حيث تراوحت بين 3 ملايين دولار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و مليون وأربعين ألف دولار أمريكي في لبنان.<sup>(49)</sup>

وأظهرت دراسة أخرى، أن معظم الجرائم التي تتم في العالم العربي عبارة عن اختراقات وتشويه المعلومات بالإضافة إلى عمليات التخريب، وذلك عن طريق إرسال الفيروسات إلى المؤسسات العامة أو الخاصة مما يؤدي إلى وجود أضرار كبيرة وفادحة تقدر حجم خسائرها في الدول العربية كالتالي :

البحرين والإمارات العربية المتحدة تقدر فيها الخسائر نسبة (92%)، أما الكويت وقطر فنسبة الخسائر تقدر بـ : (91%)، بينما الأردن فنسبة الخسائر فيها هي: (87%) ليليها عمان بـ : (86%) ثم مصر بـ : (87%) ثم السعودية و لبنان بـ (77%). أما باقي الشرق الأوسط فيقدر فيه حجم الخسائر بنسبة (87%).

ولقد أظهرت أرقام رسمية لمديرية الأمن العام في الأردن أنه تم تسجيل 3649 جريمة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات خلال العام الماضي (2009) وبلغ عدد المتورطين فيها 186 شخصاً بينهم 168 أردنياً و 18 من الجنسية الأجنبية.<sup>(50)</sup>

أما في الجزائر فهي كغيرها من دول العالم ليست في منأى عن جرائم الانترنت، حيث يعتبر هذا الشكل الجديد من الإجرام العابر للحدود تحديدا حقيقة للمؤسسات والشركات وخاصة بعد بداية انتشار استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في جميع الحالات. وهذا ما كشفته إحصائيات قدمها مركز البحوث القانونية والقضائية التابع لوزارة العدل إذ وصل عدد الهجمات اليومية على مختلف الواقع الإلكتروني (منها موقع رسمية وخاصة موقع هيئات وجرائد وطنية بينها موقع جريدة "الشروق" الذي استعمل لبيع قطع أثرية لولاية عنابة وعرض صور خلية على الانترنت، واختراق منظومة البنك الجزائري والمحارك الوطنية من طرف شاب يتحكم في الإعلام الآلي من ولاية أم البواقي) إلى 3000 هجمة في الشهر.

هذا من جهة أخرى، وحسب ذات الإحصائيات فإن عدد الجرائم المعلوماتية تطور من 12 قضية سنة 2005 تتضمن 20 متهمًا إلى 12 قضية تتضمن 51 متهمًا سنة 2006. ولقد بلغ عدد الأشخاص المتابعين في الجرائم المعلوماتية في أبريل 2010 88 شخصا.

ومن جهة ثالثة، فإنه ووفقا للتقرير الذي عرضه ذلك المركز في منتدى حول الجريمة السيبرانية الذي نظم في الجزائر العاصمة في 05/05/2010 فان الطلبة والمختصين في تكنولوجيا المعلومات الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 سنة عادة ما يكونوا متورطين في الجريمة الإلكترونية وأشارت الخبر إلى أنه من بين دوافع المذنبين الأسباب المالية أو الانتقام أو الفضول. (51)

## الخاتمة

وختاما لدراستنا هذه تم استخلاص النتائج التالية:

- صعوبة الاتفاق على تعريف فقهى جامع شامل لجرائم الانترنت
- ولكنه وبالرغم من ذلك حاولنا اقتراح تعريف لهذا النوع المستحدث من الإجرام وهو: "أن جرائم الانترنت هي كل سلوك إرادى غير مشروع، صادر عن شخص مسئول جنائيا ذا دراية فائقة بمحال الحوسية، معاقب عليه قانونا بجزء جنائي تكون شبكة الانترنت محلا له أو وسيلة لارتكابه".
- جرائم الانترنت هي جرائم ايجابية، كما أنها تحتاج إلى ممارسة نشاط تقني محدد يتمثل في استخدام الحاسوب والانترنت. وهي تصنف ضمن جرائم التقنية العالية والتي ظهرت في حلتها في نهاية الثمانينيات من خلال جرائم العدوان الفيروسي أو بالضبط "جريدة دودة موريس" المؤرخة واقعتها في 2 نوفمبر 1988.

## الهوامش

1- يقصد بالجرائم المستحدثة أنماط من الجرائم التي لم يألفها المجتمع في السابق، من حيث أسلوب ارتكابها ونوع الجناة فيها وحجمها. أو هي الجرائم المخطط لها والتي يستعين المجرمون عند تنفيذها من معطيات العلم الحديث مثل جرائم الإرهاب والمخدرات وجرائم الحاسوب الآلي والانترنت أو هي تلك التي يشرط لاستخدامها التقنية الحديثة لتسهيل تنفيذها وإخفاء معالمها. د/محمد الأمين البشيري: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة

نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 8 و 9

2- لمزيد من التفاصيل أنظر د/محمد الأمين البشيري، نفس المرجع، ص 9

3- تضم الجرائم المستحدثة: الجريمة المنظمة و جرائم التقنية العالية، و جرائم الإرهاب وجرائم عسل الأموال، و حوادث الطيران المدني.

وتعتبر جرائم التقنية العالية High-Technology crime نتائج طبيعية لبيئة التقنية العالية Environnement التي يعيش فيها، والذي يشكل الحاسوب الآلي أساساها أنظر د/محمد الأمين البشيري، نفس

المرجع، ص 4 و ص 85

4- و هذا ما أكدته قمة برلين، و ذلك كما يلي:

Le sommet de Berlin, relatif à la cybercriminalité n'aura permis de dégager qu'une seule certitude, une définition universel de la cybercriminalité et l'on peut même se demander si une entente sera un jour possible.

L'impossible définition universel de la cybercriminalité, disponible en ligne à l'adresse suivante : <http://www.vilage-justice.com>

5- د/ محمد سامي الشوا: ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 5.

6- تصريح د/ محمد شوقي، القاضي بمجلس الدولة ورئيس مجلس إدارة الجمعية الدولية لمكافحة الإجرام السييري بفرنسا في المقال المعنون بـ: جرائم الانترنت... من الإباحية للإرهاب، المنشور على الموقع التالي .2008/08/12 <http://www.moheet.com>

7- La cybercriminalité peut se définir comme l'ensemble des infractions pénales commises sur le réseau d'Internet et elle correspond à trois catégories distinctes d'infraction:

Les infractions de contenu, les atteintes à la propriété intellectuelle et les infractions informatiques.

M. député Jean-Marc Nesme : Assemblée Nationale, rapport fait au nom de la commission des affaires étrangères sur le projet de loi n° 905 autorisant l'approbation de la convention sur la cybercriminalité. 17/12/2004 disponible en ligne à l'adresse suivante <http://www.assemblee-nationale.fr>

8- المستشار د/ عبد الفتاح بيومي حجازي: نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة وال مجرم المعلوماتي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 14؛ انظر كذلك المستشار د/عمر فاروق فحل: خطيرجرائم المعلوماتية الالكترونية، دراسة مقارنة، مجلة المحامون، سوريا، العدد 4/3، السنة 72، ص 314.

9- القانون رقم 09/04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها.

10- د/حسين الغافري، أ/محمد الألفي: جرائم الانترنت بين الشريعة الإسلامية والقانون، دار النهضة العربية، القاهرة 2008، ص 37.

11- محمد عبد الله المنشاوي: بحث منشور بعنوان: جرائم الانترنت من منظور قانوني وشرعي على الموقع الالكتروني: [www.minshawi.com](http://www.minshawi.com)

12- أ/أمير فرج يوسف : الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 107 و 113.

13-« la cybercriminalité, c'est l'ensemble des infractions pénales qui se commettent sur le réseau internet. »

بحث منشور تحت عنوان: la cybercriminalité على الانترنت على الموقع التالي:

<http://www.interieur.gouv.fr>

14-المهندس / حسن طاهر داود: جرائم نظم المعلومات، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2000 ، ص 40.

15-المستشار د/ عبد الفتاح مراد: شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت، بدون دار النشر، بدون سنة نشر، ص 40.

-16 Mohamed Chawki , op.Cit, p 23.

-17« sous le terme la cybercriminalité sont regroupées toutes les infractions commises par l'utilisation illicite ou frauduleuse des réseaux informatiques ;

-Atteinte aux systèmes d'information ou aux données informatisées.

- Envoie de courriers commerciaux non sollicité (spam).
  - Violation de la vie privée et des données personnelles.
  - Fraude à la carte bancaire.
  - Acte raciste ou néonazis.
  - Blanchiment d'argent.
  - Organisation de réseaux de prostitutions ou encore de réseaux de terroristes. »
  - \*l'harmonisation des moyens de lutte contre la cybercriminalité, revue de web réalisé le 22/04/2004, disponible en ligne à l'adresse suivante <http://www.finances.gouv.fr>
- 18-د/ سليمان أحمد فضل: المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 18.
- 19-د/ عادل عبد الجود محمد: إجرام الانترنت، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد 221، السنة 20، ديسمبر 2000/يناير 2001، ص 70.**
- 20- حوار د/ فايز عبد الله الشهري مع هداية نت، الجريدة اليومية الالكترونية للصحافة، السعودية، 30 يناير 2001،** المنشور على الانترنت في الموقع التالي: <http://www.hidayah.net>
- 21- يقصد بنظام الحاسوب الآلي (software) كل مكونات الحاسوب المادية (hardware) أو المعروفة (networks) وشبكات الاتصال الخاصة به (computer systems) ، بالإضافة إلى الأشخاص. والتي يمكن تحقيق وظيفة أو هدف محدد. د/ هلاي عبد الله أحمد :تفتيش نظم الحاسوب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص 15.**
- 22- المحامي أمين أحمد الشوابكة: جرائم الحاسوب والإنترنت ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة ، عمان ، 2004 ، ص 10.**
- 23-« le cybercrime, ou la cybercriminalité est largement reperdue pour décrire une activité dans laquelle les systèmes informatiques sont un outil, une cible ou un lieu pour réaliser des activités criminelles ».**
- بحث منشور تحت عنوان "cyber crime" على الموقع التالي: <http://fr.wikipedia.org>
- 24- المحامي منير محمد الجذبيهي، مذوبح محمد الجنبيهي: جرائم الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 13.**
- 25- شيرين الياس دبابنة: التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجرائم الانترنت في المجتمع الاردني، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية ، 2008، ص 39.**
- 26- د/ عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 266.**
- 27- قانون الانترنت، law Cyber هو نوع جديد من فروع القانون، وهو يجمع في علاقة واحدة مباشرة بين معالجة البيانات والمعلومات وبين خدمات الاتصال. أنظر د/ عمر محمد أبو بكر بن يونس: الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004 ، ص 103 وما بعدها. وقد تم ميلاده سنة 1996. أنظر Vincent Fauchonx Pierre Deprez : Le droit de l'Internet, lois, contrats et usage, litec, 2008, Paris, p2**
- 28- حوار مجتمع المعرفة مع د/عمر بن يونس، جرائم الانترنت والقوانين الدولية، منشور على الموقع التالي:** <http://www.mengo.net>
- 29-Selon** le Département de la justice (United States Department of Justice) la Cybercriminalité est considérée comme « une violation du droit pénal impliquant la connaissance de la technologie de l'information pour sa perpétration, son investigation, ou ses procédures pénales» U.S. Département de justice. Disponible sur le site: <http://www.justice.gov>.
- 30-Selon** l'O.N.U., la « cybercriminalité » doit recouvrir « tout comportement illégal faisant intervenir des opérations électroniques qui visent la sécurité des systèmes informatiques et des données qu'ils traitent », et dans une acception plus large « tout fait illégal commis au moyen d'un système ou d'un réseau informatique ou en relation avec un système informatique ». **أنظر على التوالي: المحامي أمين أحمد الشوابكة، المرجع السابق، الموضع السابق. وأسماء أحمد الماعسة جلال محمد الزغبي، صليل فاضل الهواوشة، المرجع السابق، الموضع السابق، ص 78**
- Deuxième Congrès des Nations Unies , à Vienne , sous le titre « la prévention du crime et le traitement des délinquants», 10-17 /04/2000 disponible sur le site: <http://www.uncjin.org>.

31- La cybercriminalité : « C'est l'ensemble des informations pénales qui se commettent sur le réseau Internet »ou « C'est l'ensemble des infractions pénales susceptibles de se commettre sur les réseaux de télécommunications en général et plus particulièrement sur les réseaux partageant le protocole TCP-IP, appelés communément l'Internet».

La définition du ministre de l'intérieur français, disponible en ligne à l'adresse suivante : <http://vsabouni.free.fr> et sur le site : <http://www.interieur.gouv.fr>

32- تتحقق شبكة أو خدمة المينتال عن طريق جهاز يحمل ذات الاسم، حيث شاع استخدامه في فرنسا على نحو واسع منذ منتصف الثمانينات في القرن الماضي. و تتم هذه الخدمة عن طريق هذا الجهاز الذي يشبه جهاز الحاسوب الآلي الشخصي (PC) ولكنه صغير الحجم نسبيا، ويكون من شاشة صغيرة، ولوحة أزرار تشمل على حروف وأرقام مثل تلك الخاصة بالكمبيوتر، وهو وسيلة اتصال مرئية تنقل الكتابة على الشاشة دون الصور، أي أنها وسيلة اتصال بالكتابة، ويفكري استعماله أن يتم اتصاله بخط الهاتف، وقد أخذ مكانة هامة في عالم الاتصالات والمعلومات، كما استخدم كوسيلة لإبرام العقود الالكترونية. د/ المستشار عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص 43

33- يقصد بالجرائم الإيجابية: هي التي يتمثل السلوك الإجرامي في فعل يمنعه القانون ويعاقب عليه. د/ عبد القادر عدو: مبادئ قانون العقوبات الجزائري ، القسم العام، نظرية الجريمة -نظرية الجزاء الجنائي ، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 260.

34- يقصد بالمعالجة الآلية للبيانات أو المعلومات : "مجموعة من العمليات المتراقبة والتسلسلة بدء من جمع البيانات وإدخالها إلى الحاسوب الآلي ومعاجتها وفقاً للبرامح التي تعمل بها الحاسوبات وصولاً إلى تحليلها وإخراجها بصورة معلومات". محمود أحمد عبابة: جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية ، دار الثقافة ، عمان ، 2005 ، ص 83 .

35- د/ حسين الغافري، أ/ محمد الأنفي ، المرجع السابق، ص 35

36- يقابل مصطلح جرائم الانترنت في اللغة الانجليزية Cyber crime و Internet crime وفي اللغة الفرنسية Cybercriminalité أو Cyberdélinquance أو La criminalité informatique su l'Internet .  
37- أ/ أمير فرج يوسف ، المرجع السابق، ص 99 . و كذا د/ أيمن عبد الله فكري: جرائم نظم المعلومات ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 100 و د/ عمر محمد أبو بكر بن يونس ، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ، ص 61 .

38- د/ أيمن عبد الله فكري، المرجع السابق، ص 101

39- محمد عبد الله المنشاوي ، المرجع السابق، المنشور على الموقع السابق.

40- أظعر في ذلك: الامن والانترنت ، بحث منشور على الانترنت على الموقع التالي: <http://www.dubaipolice.gov>:  
والصادرة عن مركز البحوث والدراسات بشرطة دبي.

41- يستخدم الكثير من الباحثين مصطلحات غير الدقيقة للتعبير عن جرائم الانترنت، إذ نجد البعض يستخدم مثل مصطلح الإجرام المعلوماتي أو مثل مصطلح جرائم التكنولوجيا المتقدمة أو مصطلح الغش المعلوماتي. في حين أنه يجب استخدام المصطلح الدقيق والمترافق مع طبيعة تلك الجرائم وهو جريمة الانترنت. ذلك أن الإجرام المعلوماتي وإن كان يقصد التعبير عن الحرائم الواقعية عن طريق جهاز الكمبيوتر، إلا أن هذا لا يعني أن الاعتداء على المعلومة يتحقق دائماً باستخدام الكمبيوتر وخصوصاً باستخدام الانترنت. ذلك لأن الوسائل التقليدية هي دائماً ما تكون أداة لارتكاب تلك الجريمة. وبالتالي فالجريمة المعلوماتية قد تكون أشمل من جرائم الانترنت، وذات الشأن بالنسبة للغش المعلوماتي وكذا جرائم التكنولوجيا المتقدمة.

42- د/ عمر محمد أبو بكر بن يونس ، المرجع السابق، ص 158 .

43- مركز شكاوى احتيال الانترنت ifcc هو مركز مخصص لتلقي شكاوى الناس في الولايات المتحدة الأمريكية و العالم أجمع ضد جرائم الاحتيال الواقعة عبر الانترنت . وقد تم تأسيسه سنة

1999 في مورجانتاون بولاية وست فرجينيا من طرف مكتب التحقيقات الفيدرالي fbi والمركز الوطني لجرائم الایاقات البيضاء NW3C من أجل مكافحة ظاهرة الاحتيال عبر الانترن特 المتصاعدة وذلك بوضع موقع خاص لتلقي الشكاوى من ضحايا الاحتيالات بعنوان:

<http://www.ifccfbi.gov>

Service de presse national de fbi ;internet fraud center , disponible en ligne à l'adresse suivante :  
<http://www.ifccfbi.gov>

44- حيث سجل مركز شكاوى احتيال الانترن特 الامريكي عدد 16775 شكوى بينما سجلت الشكاوى سنة 2000 التي تلقاها المركز منذ بدء أعماله في ماي 2000 حتى شهر نوفمبر من نفس العام (أي خلال 6 أشهر فقط) 2087 شكوى من ضمنها 5273 حالة تتعلق باختراق الكمبيوتر عبر الانترن特 و 814 تتعلق بوسائل الدخول والاقتحام الأخرى، كالدخول عبر الهاتف أو الدخول المباشر الى النظام بشكل مادي . أنظر على التوالي:

\*Richmond VA ;Internet Fraud Center,9/4/03, disponible en ligne à l'adresse suivante :  
<http://www.ifccfbi.gov>

\*جرائم الكمبيوتر والانترنط، بحث منشور على الانترنط على الموقع التالي:  
<http://www.Gamra.com>

45- بلغت الخسائر الناجمة عن جرائم الانترنط في سنة 2000 (46) مليون دولار . أما في سنة 2001 فقد بلغت (17) مليون دولار، أي ما يقارب 33% من حجم الخسائر الناشئة عن جرائم الاحتيال التقليدية المرتكبة في نفس الفترة، وأن 22% من هذه الخسائر نجمت عبر الانترنط دون أن يتم تسليم البضاعة فعلياً للمشترين، وأن 5% منها نشأت عن احتيال بطاقات الائتمان . أنظر على التوالي:

\*Richmond VA ;Internet Fraud Center, disponible en ligne à l'adresse précédente.

\*جرائم الكمبيوتر و الانترنط ، بحث منشور على الانترنط على الموقع السابق .

\*د/أمين عبد الله فكري ، مرجع سابق، ص 102 و 103.

46- جريمة احتيال الانترنط تصنف إلى سبعة أنواع رئيسية والجدول التالي يوضح لنا نسبة توزيع كل نوع من الأنواع في الفترة بين ماي - نوفمبر 2000 .

\*أنظر د/أمين عبد الله فكري، نفس المرجع، الماهمش رقم 02، ص 102.

47- الرقم الأسود أو الرقم الخفي يتمثل في الفرق بين الجرائم الحقيقة التي ارتكبت فعلاً وبين تلك التي تظهر في الاحصاءات الرسمية، وبصفة خاصة الصادرة عن وزارة الداخلية. د/ علي عبد القادر القهوجي: مبادئ علم الاجرام ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية، 1992، ص 23.

48- د/أمين عبد الله فكري، المرجع السابق ، ص 103.

49- المحامي منير محمد الجنبيهي ومدحود محمد الجنبيهي،المرجع السابق، ص 18.

50- بحث منشور على الانترنط على الموقع التالي:  
<http://swmsa.net>

51- وليد الرمزي: التعاون الدولي حاسم في حرب الجائز ضد الجريمة السiberانية، مقال منشور على الانترنط يوم 11/05/2010 على الموقع التالي:  
<http://www.maghrebba.com>